

Distr.: General  
17 December 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثالثة والستون

البندان ١١٨ و ٧١ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان  
استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال  
كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على قرار الجمعية العامة ٣/٦٣

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان الذي قدمه الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرار ٣/٦٣، الذي قررت الجمعية العامة بموجبه، وفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية، عملاً بالمادة ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة، أن تقدم فتوى بشأن ما إذا كان إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد موافقا للقانون الدولي (A/C.5/63/15).

٢ - وتشير الفقرة ١ من البيان إلى أن الجمعية العامة قد تلقت قبل اتخاذ القرار ٣/٦٣ بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية يبلغها بتوفير موارد للمحكمة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لكي تقدم الفتاوى التي تطلبها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولكن أشير أيضا إلى أنه بالنظر إلى تعقيد المسألة التي طُلب إلى المحكمة تقديم



فتوى بشأنها، من المتوقع أن يترتب على اعتماد مشروع القرار احتياجات إضافية من الموارد، وأن بيانا تفصيليا للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية سيقدّم إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه أثناء دورتها الحالية.

٣ - وتتضمن الفقرة ٤ من البيان وصفا وتحليلا موجزين للاحتياجات المقدرة من الموارد. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تلك الاحتياجات تستند إلى تقديرات مقدمة من محكمة العدل الدولية وإلى تجربتها في قضايا سابقة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالفتوى المطلوبة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (القرار دإط-١٠/١٤)، فضلا عن الاهتمام الكبير الذي يحظى به الطلب وطابعه الحساس. وتلاحظ اللجنة بأن الاحتياجات تتعلق بثلاثة مجالات رئيسية تشمل احتياجات ذات صلة بترجمة الوثائق ونسخها ونقلها وإحالتها (٢٤٣ ٠٠٠ دولار)؛ واحتياجات تتعلق بالأمن (٦٦ ٥٠٠ دولار)، بما في ذلك الدعم الأمني أثناء الإجراءات القانونية، مع مراعاة المساعدة المقدمة من سلطات البلد المضيف ومؤسسة كارنيغي، وانتداب أفراد أمن من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وتكاليف التغطية الإعلامية (١٢٥ ٥٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف برامجيات البث الدفقي المرئي وتجهيز المعدات والبث الدفقي المباشر وتوظيف تقني متخصص في المواد المسموعة والمرئية، بالإضافة إلى استئجار معدات الدعم السمعي البصري والمركز الصحفي.

٤ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة تشغل حاليا قاعة واحدة للصحافة بقدرات محدودة جدا وأنها تعتزم المضي في الإجراءات على غرار ما قامت به من إجراءات في شهري شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أتيحت تغطية إعلامية مباشرة، وذلك مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. بيد أن اللجنة الاستشارية لم تحصل على معلومات كافية تمكنها من تقييم الأساس الذي تستند إليه الطلبات المتعلقة بالاحتياجات الإضافية من حيث التغطية الإعلامية أو الأمن. وترى اللجنة أنه بالنظر إلى الموارد المخصصة لمحكمة العدل الدولية، في إطار الباب ٧ من الميزانية البرنامجية، فإن الطلبات المتعلقة باحتياجات إضافية ينبغي أن تُقدّم مشفوعة بمعلومات ومبررات كاملة. وبالتالي، توصي اللجنة بأن يقدم الأمين العام تبريرات إضافية في هذا الشأن في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠.

٥ - وتلاحظ اللجنة أنه من مجموع المبلغ المقدّر (٤٣٥ ٠٠٠ دولار)، يلزم مبلغ ١٣٠ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٩ من أجل تجهيز الوثائق الأولية والمضي قدما في إجراءات المحكمة. وتشير الفقرة ٧ من البيان إلى أنه عقب استعراض الاعتمادات المقررة في إطار

الباب ٧، محكمة العدل الدولية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تود الأمانة العامة إبلاغ الجمعية العامة بأنه سيجري بذل جهود لاستيعاب الاحتياجات الإضافية المقدرة بمبلغ ١٣٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩ ضمن الاعتمادات الموجودة لفترة السنتين. وسيُبلغ عن النفقات الفعلية في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وسينظر في الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تلك.

٦ - ومع مراعاة ما ورد في الفقرة ٨ من بيان الأمين العام (A/C.5/63/15) وفي الفقرة ٤ أعلاه، قد ترغب اللجنة الخامسة إبلاغ الجمعية العامة بأن اتخاذها القرار ٣/٦٣ سيستتبع احتياجات إضافية لمحكمة العدل الدولية بمبلغ ٤٣٥ ٠٠٠ دولار، وأنه لا يجري التماس أي اعتماد إضافي لعام ٢٠٠٩ حيث ستبذل جهود لاستيعاب الاحتياجات المقدرة بمبلغ ١٣٠ ٠٠٠ دولار ضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وسيُبلغ عن النفقات الفعلية في سياق تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ذاتها (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم تبريرات كافية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تلك بشأن المجالات المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه.